

من رضى النبي صلى الله عليه وسلم لدينا فقلنا ابا بكر
النجاشي رضى الله في تاريخه روي عن ابن جهمان عن
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره عمر وعثمان
بعدي قال النجاشي ولم يتبع علي هذا لان عمر وعثمان
قالوا لم يستخلف النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ويزن هذا
اعني قوله هو لا الخلف بعدي صحيح ولا منافاة بين القول
لاستخلافه والقول بعدي لان مراد من في ابه لم ينص
على استخلاف احد بعينه ومراد من اتبعه انه صلى الله عليه وسلم
رض عليه وانما رآه قبل ذلك ولا شك ان النسخ على ذلك
قبل قرب الوفاة يتطرق اليه الاحتمال وان بعد خلافة
فلذلك نفي الجمهور علي وعمر وعثمان الاستخلاف ويؤيد ذلك
قول بعض المحققين من متأخري الاصول ^{بعض} كدر رضي
لاحد لم يامر بها الاحد على انه قد يوخذ بما في النجاشي
عن عثمان ان خلافة ابني بكر منصوص عليها والذي فيه
في عجة الجندية عن حملة حديث انه قال وصحبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونايعته والله ما عصيته ولا
حتى وفاة الله فما استخلف الله ابا بكر فوالله ما عصيته
عشيت ولا عتسيت فما استخلف عمر فوالله ما عصيته ولا
عشيت الحديث فثابت قوله في ابا بكر استخلف الله ابا بكر

عمر

ثم استخلف عمر علم ذلك عليه علي ذكره من النص على خلافة
ابي بكر واذا فهم كلامه هذا ذلك مع ما روى عن ابن جهمان
عليها تعان الجمع بين كلامه بما ذكرناه وكان اتها الكلام
ذلك مؤيدا للجمع الذي قدمناه وعلى كل فوصل الله عليه
وسلم كان يعلم لمن هي بعده باعلام الله له ومع ذلك فلم يور
بتبليغ الامة النص على واحد بعينه عند الموت وانما ورد
عنه ظواهر تدل على انه علم باعلام الله له انها لا يكرها
بذلك كما مر او علمها فانما ان يعلمها عليها وافعالها وانما
في نفس الامر افرافا وافعالها له لو وجب الامة بما بعده
ابي بكر لما بلغ صلى الله عليه وسلم تبليغ ذلك الواجب اليهم
بعض عليه نصا حليا بقول مشتهر حتى يبلغ الامة ما لهم
ما لم يفعل ذلك مع نفي الله وانما نقله دل على انه لا يور
ان عدم تبليغه لعلمهم بانهم لا يأمرون بامر فلا فائدة فيه
باطل فان ذلك غير مستطوع لوجوه التبليغ عنه الا ترى انه
بلغ سائر الكايف للاحاد مع الذين علم منهم انهم لا يأمرون
فليس يسقط العلم بعدم اتمامهم التبليغ عنه علم وانما
انه بلغ امر الامة سر لواحدا او اثنين ونقل ذلك
لان سبيل مشتهر الشهادة ليعود زنه بتعدد التبليغ وكثيره
امر مشهور الذي يقول هم الامور التي تتعلق به من مصالح الدين

وعلي

رضي